

مبادئ تفتيش الأغذية المستوردة والمصدرة ومنحها شهادات المصادقة

CAC/GL 20-1995

القسم الأول- التقديم

1. تعد نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة الرسمية والمعترف بها رسمياً أحد وسائل الرقابة الغذائية بالغة الأهمية وذات استخدام شائع، حيث تنطبق عليها المبادئ التالية. وتبقى ثقة المستهلك في جودة (بما في ذلك سلامة) إمداداته الغذائية في جزء منها، رهن إدراكه لفاعلية تدابير الرقابة على الغذاء. يركز جزء كبير من المبادلات التجارية العالمية في مجال الأغذية، تجارة اللحوم ومنتجاتها مثلاً على ذلك، على استخدام نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة على الأغذية، غير أن متطلبات التفتيش ومنح الشهادات قد تعرقل بشكل كبير التجارة العالمية في قطاع الأغذية. وبالتالي، من المستحسن أن يعكس تصميم هذه النظم واستخدامها المبادئ الملائمة.

2. قد يتم تفتيش الغذاء في أية مرحلة من مراحل عملية الإنتاج والتوزيع. وفي حالة بعض الأغذية، يعد إشراف نظم التفتيش على عمليات الحصاد والتصنيع والتخزين والنقل وأي من عمليات التعامل الأخرى مع المنتج، من أمثل الطرق لضمان سلامة الغذاء. وفقاً لطرق الحفظ المستخدمة، قد يكون من الضرورة الإبقاء على إشراف عملية التفتيش، على نحو متواصل، حتى بلوغ مرحلة البيع بالتجزئة. يمكن أن تركز نظم التفتيش على المواد الغذائية بحد ذاتها، وعلى المرافق والإجراءات المستخدمة في سلسلة الإنتاج والتوزيع، وأن تركز على الأجسام والمواد التي يمكن أن تضاف إلى الغذاء أو تلوته.

3. ينبغي الاضطلاع بأعمال التفتيش في أنسب المراحل (على سبيل المثال، معاينة عملية التبريد خلال جميع مراحل سلسلة التبريد). أما فيما يخص بعض المتطلبات، على سبيل المثال تلك المتعلقة بوصف المنتج، يمكن أن تقتصر عمليات التفتيش على عمليات التوزيع وما يسبق البيع النهائي.

4. يتعين أن تخضع نظم تفتيش الغذاء ومنحه شهادات المصادقة، خلال تصميمها واستخدامها، إلى جملة من المبادئ التي تضمن مردوداً أمثلاً يتوافق مع حماية المستهلك وتيسير المبادلات التجارية.

القسم الثاني- التعريفات

التدقيق هو دراسة مستقلة منهجية ووظيفية الغاية منها تحديد ما إذا كانت نشاطاتها وما يتصل بها من نتائج تتوافق مع الأهداف المرسومة.

المصادقة/منح شهادات المصادقة هو الإجراء الذي تمنح بمقتضاه الهيئات الرسمية المختصة في المصادقة أو الهيئات المعترف بها رسمياً، ضماناً مكتوباً أو ما يعادله يفيد باستيفاء الأغذية أو نظم الرقابة على الأغذية للمتطلبات. ويمكن أن تستند المصادقة على الأغذية، حسب الاقتضاء، على جملة من إجراءات التفتيش المختلفة التي قد تشمل تفتيشاً مباشراً ومستمرّاً وتدقيقاً لنظم ضمان الجودة، وفحصاً للمنتجات النهائية.

التفتيش هو فحص الغذاء أو نظم الرقابة على الغذاء والمواد الخام والتصنيع والتوزيع، بما في ذلك الاختبار في طور التصنيع واختبار المنتج النهائي للتأكد من مطابقتها جميعاً للمتطلبات.

النظم الرسمية للتفتيش والنظم الرسمية لمنح شهادات المصادقة هي نظم تديرها وكالة حكومية ذات ولاية قانونية ومخولة بأداء وظيفة تنظيمية أو إلزامية أو كليهما.

نظم التفتيش المعترف بها رسمياً ونظم منح شهادات المصادقة المعترف بها رسمياً هي النظم التي تم الموافقة عليها أو الاعتراف بها رسمياً من طرف وكالة حكومية ذات ولاية قانونية.

المتطلبات هي المعايير التي وضعتها السلطات المختصة فيما يتعلق بالتجارة في مجال المواد الغذائية والتي تشمل حماية الصحة العامة، وحماية المستهلك وشروط التجارة المنصفة.

تقييم المخاطر هو تقييم احتمال وحدة التأثيرات الضارة على الصحة العامة والناجمة على سبيل المثال، عن وجود مواد مضافة أو ملوثات أو مخلفات أو سموم أو كائنات مسببة للأمراض في المواد الغذائية.

القسم الثالث- المبادئ

5. ينبغي أن يتم استخدام نظم التفتيش والمصادقة، حيثما أمكن ذلك، لضمان أن الأغذية ونظم إنتاجها تستوفي المتطلبات وذلك سعياً إلى حماية المستهلك من الأخطار المنتقلة بواسطة الغذاء ومن الممارسات التسويقية المضللة ولتسيير التجارة على أساس وصف دقيق للمنتج.

الملاءمة للغرض

6. ينبغي أن تتسم نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة بالفاعلية المطلقة في تحقيق أهدافها المرسومة مع مراعاة القيام بتحديد المستوى المقبول من الحماية المطلوبة.

تقييم المخاطر

7. ينبغي أن يقوم تصميم وعمل نظم التفتيش التي تهدف إلى ضمان سلامة الغذاء على أساس تقييم موضوعي للمخاطر بما يتلاءم مع الظروف. ويفضل أن تتسق المنهجية المستخدمة في تقييم المخاطر مع المناهج المقبولة دولياً. وينبغي أن يركز تقييم المخاطر على القرائن العلمية المتاحة حينها.

8. ينبغي تطبيق نظم التفتيش على سلع وطرق تصنيع معينة بما يتناسب والمخاطر التي تم تقييمها. وينبغي أن تولي البلدان المستوردة العناية خلال عمليات تقييم المخاطر أو عند تطبيق مبادئ التكافؤ، لبيانات البلدان المصدرة المتعلقة بخلو البلد أو المنطقة من الأمراض المتصلة بالغذاء.

عدم التمييز

9. ينبغي أن تضمن البلدان المستوردة تجنب التفريق التعسفي أو غير المبرر، فيما يتعلق بمستوى المخاطر الذي يعتبر مناسباً للظروف المختلفة، وذلك لتجنب التمييز أو القيود الخفية في مجال التجارة.

الفعالية

10. ينبغي أن تتوفر لنظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة الوسائل الكافية لأداء مهامها. لدى اختيار نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار التكاليف التي يتحملها المستهلك، والتكلفة المالية والزمنية على قطاع صناعة الغذاء المتأثر، وتشاور الحكومة مع الهيئات المعنية حسب مقتضى الحال. ويتعين أن لا تفرض النظم المذكورة قيودا تجارية أكثر مما هو ضروري للوصول إلى المستوى المطلوب من الحماية.

التوافق

11. ينبغي أن تستخدم البلدان الأعضاء مواصفات الدستور الغذائي والخطوط التوجيهية والتوصيات (أو تلك الخاصة بالمنظمات الدولية الأخرى التي تفتح أبواب عضويتها لجميع البلدان)، كعناصر ضمن نظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة التي تعتمدهما، عند الاقتضاء. وينبغي على البلدان المساهمة بفاعلية في عمل هيئة الدستور الغذائي وفي عمل غيرها من الهيئات الدولية ذات الصلة، بغية تدعيم وتيسير وضع معايير الدستور الغذائي واعتمادها ومراجعتها.

التكافؤ

12. ينبغي أن تعترف البلدان بأن نظم منح شهادات المصادقة/التفتيش المختلفة قد تقدر على تحقيق نفس الهدف وبناء على ذلك تعتبر متكافئة. ويبقى وجوب إثبات التكافؤ على عاتق البلد المصدر.

الشفافية

13. مع احترام الاهتمامات المشروعة للمحافظة على السرية، ينبغي أن تكون مبادئ وعمليات تفتيش الغذاء ومنحها شهادات المصادقة مفتوحة لفحص دقيق من المستهلك أو من يمثله من منظمات، والأطراف المعنية الأخرى.

14. ينبغي على البلدان المستوردة توفير معلومات حول المتطلبات الموجودة، ونشر مقترحات تعديلها، والفترة الزمنية الملائمة للتعليق عليها إلا في حالة وجود خطر جدي ووشيك. ويتعين أخذ آراء البلدان المصدرة، وخاصة آراء البلدان النامية، في الحسبان لدى اتخاذ القرار النهائي. ويتعين السماح بفترة معقولة قبل سريان مفعول المُتطلب الجديد بهدف السماح للبلدان المصدرة، وخاصة البلدان النامية، بإدخال التعديلات الضرورية على أساليب الإنتاج وتدابير الرقابة.

15. يتعين أن تُبلغ البلدان المستوردة، عند الطلب، وفي الوقت المناسب، البلدان المصدرة بأسس القرار المتخذ بشأن امثال الأغذية لمتطلباتها ذات الصلة.

16. ينبغي أن تتيح البلدان المصدرة إمكانية النفاذ إلى الأعمال الفعلية لنظم التفتيش ومنح شهادات المصادقة ذات الصلة، نزولا عند طلب السلطات المختصة في البلدان المستوردة، للإطلاع على هذا العمل وتقييمه.

المعاملة الخاصة والتفضيلية

17. ينبغي أن تأخذ البلدان المستوردة قدرات البلدان النامية على توفير وسائل الحماية اللازمة، بعين الاعتبار عند تصميم وتطبيق نظم تفتيش الغذاء ومنحها شهادات المصادقة.

إجراءات الرقابة والتفتيش

18. ينبغي على البلدان المستوردة إتمام أي إجراءات ضرورية لتقييم الامتثال للمتطلبات، دون أي تأخير غير مبرر. كما ينبغي أن تقتصر أي متطلبات للمعلومة أو رسوم مفروضة من قبل البلدان المستوردة، على ما هو ضروري ومعقول.

صحة الشهادات

19. ينبغي على البلدان التي تمنح الشهادات للأغذية المصدرة والبلدان المستوردة التي تعتمد على شهادات التصدير، اتخاذ التدابير لضمان صحتها. ويمكن أن تشمل تدابير صحة الشهادات التي تضطلع بها البلدان المصدرة، الوصول إلى الثقة بأن نظم التفتيش الرسمية أو المعترف بها رسمياً قد قامت بالتثبت من أن المنتج أو العملية المشار إليها في الشهادة تستوفي المتطلبات. وقد تتضمن التدابير المتخذة من جانب البلدان المستوردة، نظم التفتيش عند نقطة الدخول وتدقيقاً لنظم تفتيش الصادرات، وتقديم ضمان يفيد بصحة ودقة الشهادات في حد ذاتها.